مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337 الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 11 / العدد: 02 / 2023	تاريخ إرسال المقال: 12 / 08/ 2023	تاريخ القبول: 19 / 11/ 2023	تاريخ النشر: 31 / 12/ 2023	الصفحة: 57 – 73

سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

Higher education policy as a basis for investing in the human resource and achieving economic growth in Algeria.

عيسى بن يمينة *	– جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، (الجزائر) – مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة،	a.benyamina@univ-chlef.dz
مليكة بوضياف	– جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، (الجزائر) – مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة.	m.boudiaf@univ-chlef.dz

ملخص:

يقوم الاستثمار في المورد البشري على تطوير الكفاءات البشرية والذي يعتبر خيار استراتيجي من أجل تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب البشر خاصة في مجال التعليم العالي، وذلك لضمان تكافؤ الفرص، ومعالجة مشكلة عدم المساواة وتعزيز القدرة الإنتاجية للفرد والمجتمع، وتوصلنا في هذه الدراسة إلى نتائج أبرزها أن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية للمجتمعات ومنها الجزائر خاصة وأنها تزخر برأس مال بشري شاب ذو قدرات عالية يمكنها من تدارك عجلة النمو الاقتصادي شرط استغلاله بالكفاءة والفعالية اللازمين كما أن هناك استثمارات كبيرة في مجال التعليم العالي، ونمو مبهر في معدلات الالتحاق و تكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع المستويات تقريبا، وهذا يسمح بتوفير اطارات متخصصة وتقنيات عالية علاوة على ذلك يقيس مؤشر رأس المال البشري النتائج الحالية لسياسات التعليم كميا على مخرجات المستقبل ولكن في النهاية هذا الاستثمار لم يؤثر بفعالية كبيرة على تحقيق نمو مستهدف ويرجع بالدرجة الأولى الى اهتمام الدولة بالجانب الكمي دون النوعي في مجال التعليم العالي على مختلف مراحله.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، التعليم العالي، تنمية الكفاءات، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة

* المؤلف المرسل

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

Abstract:

Investing in the human resource is based on developing human competencies, which is considered a strategic option for developing human capabilities, skills and talents, especially in the field of higher education, in order to ensure equal opportunities, address the problem of inequality and enhance the productive capacity of the individual and society. In this study, we reached results, the most notable of which are that Human capital is the real wealth of societies, including Algeria, especially since it is full of young human capital with high capabilities that enable it to reverse the wheel of economic growth, provided that it is exploited with the necessary efficiency and effectiveness. There are also large investments in the field of higher education, and impressive growth in enrollment rates and equal opportunities between the sexes. At almost all levels, this allows for the provision of specialized frameworks and high technologies. Moreover, the Human Capital Index measures the current results of education policies quantitatively on future outcomes, but in the end this investment did not have a very effective impact on achieving targeted growth and is primarily due to the state's interest in the quantitative aspect without Quality in the field of higher education at its various stages.

Keywords: Human capital, Higher education, Competencies development, Economic growth, Sustainable development.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار في العنصر البشري من المواضيع التي عرفت دراسات متعددة؛ ومختلفة عبر مختلف دول العالم وذلك لأهميته في بناء المجتمعات المتطورة باعتبار أن الانسان هو هدف للتنمية المستدامة، وهو الاداة في نفس الوقت لذلك فإن أساس رفاهية المجتمع هو الانفاق وبناء مورد بشري هام؛ يتميز بالمهارة ولتأهيل للقيام بالمهام المنوطة به.

ولقد عمدت الجزائر الى عدة إصلاحات استهدفت من خلالها الاستثمار في العنصر البشري وذلك من خلال قطاع التعليم العالي كعنصر مهم لتنمية قدرات الموارد البشر من أجل مواجهة تحديات العولمة واعتماد اقتصاد المعرفة للوصول الى نمو اقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة تعود بالرفاهية على المجتمع.

لذلك سوف نحاول دراسة واقع وأفاق التعليم العالي بالجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

وبغية معالجة ودراسة هذه العلاقة وتحليلها يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع وتأثير التعليم العالي كمؤشر للاستثمار في العنصر البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو مفهوم التعليم العالي والاستثمار في المورد البشري؟

– وما هو واقع التعليم العالي في الجزائر؟

– ما مدى تأثير التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية في هذه الدراسة قمنا بطرح ثلاث فرضيات هي:

1- يعتبر قطاع التعليم العالي من أهم مؤشرات الاستثمار في المورد البشري من خلال التكوين والجودة.

2- يرتكز الاستثمار التعليمي في الجزائر على الجانب الكمي أكثر من النوعي مما يؤثر على فعالية القطاع.

3- يعتمد مستوى النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر على سياسة التعليم العالي كاستثمار في المورد البشري خلال الفترة 2000-2019.

في هذا الموضوع ندرس أهم المؤشرات الخاصة بالاستثمار في العنصر البشري وهو التعليم العالي في الجزائر وذلك خلال فترة النظام السابق من 2010 إلى 2020 وهذا من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة.

للخوض في النقاط السالفة سنعتمد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة حيث ان المنهج الوصفي يسمح لنا بدراسة البيانات والاحصائيات المتعلقة بالمؤشرات المدروسة ومقارنتها وتحليلها ثم تفسيرها واما دراسة الحالة فتكمن في دراسة دولة الجزائر على مستوى مؤشرات التعليم العالي وبعض المجمعات الاقتصادية التي تسمح بقياس النمو الاقتصادي للدولة خلال فترة الدراسة.

وتهدف الدراسة من خلال التركيز على اهمية المورد البشري وأليات الاستثمار فيه من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل بالإضافة الى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي دراسة الاستراتيجيات والاستثمارات المتعلقة برأس المال البشري وذلك لتحقيق انتاجية ذات جودة عالية. وستكون وفق المحاور الأتية:

أولا: الإطار المفاهيمي للاستثمار في رأس المال البشري، التعليم العالي والنمو الاقتصادي:

نتطرق في البداية إلى دراسة مفهوم الاستثمار في المورد البشري من خلال مؤشر التعليم العالي، ثم ننتقل إلى مفهوم النمو الاقتصادي؛ من خلال التعريفات النظرية التي درست تأثير الاستثمار في المورد البشري على النمو الاقتصادي؛ من خلال الاعتماد على تكوين عالي للمورد البشري.

1 – مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

قبل ان نتطرق الى مفهوم الاستثمار في المورد البشري نحاول تقديم تعريف لرأس المال البشري من طرف خبراء

اقتصاديين، ونركز على جانب التعليم العالي والنمو الاقتصادي.

أ- مفهوم رأس المال البشري:

لقد اختلفت التعريفات المتعلقة براس المال البشري من باحث إلى أخر، وذلك حسب مجال الدراسة وحسب نظرة صاحب البحث (**دهان، محمد (2010)، 11**)، **فالمعنى الواسع** لرأس المال البشري يعبر عن مجمل المعارف التي يكتسبها الافراد خلال حياتهم –وحتى الافكار– التي يستخدمونها في انتاج السلع والخدمات في الاسواق وخارجها.

وقد عرفه المجلس **الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة ECSOCO** على أنه" عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما؛ ويمكنهم أن يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين؛ بل يمتد إلى الاشراك الفعلي أو المنتظر أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الأخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية." (**بيصار، عبد المطلب.(2017)، ص 17**)

كما عرف **شولتز Schultz** رأس المال البشري على" أنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية".

وكذلك يمثل "المجموع الكلي الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، وأما الجانب الكلي فيحتسب من خلال المجموع الكلي للسكان". (**موساوي، محمد (2015)، ص 39**).

نستنتج من التعريفين السابقين ما يلي:

–رأس المال البشري يشمل جميع الامكانيات البشرية المتاحة التي بإمكانها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال المهارات والخبرات المكتسبة.

–رأس المال البشري لا يشمل فقط ما هو موجود فعليا بل يتجاوز ذلك الى الطاقات المنتظرة أي التي هي في طور التدريب أو التكوين.

إذن وبعد معرفة مفهوم رأس المال البشري نتطرق الى كيفية الاستثمار في هذا العامل المهم، وكذا النظريات التي درسته.

ب- مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

سوف نحاول دراسة مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ثم نتطرق إلى أهم المؤشرات التي يعتمد عليها للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة من قبل الدولة.

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

يعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنه؛ الانفاق على تطوير قدرات ومواهب وخبرات الإنسان على النحو الذي يمكنه من الزيادة في إنتاجيته.

ومنه فإن الاستثمار عبارة عما تنفقه وترصده الدولة من أغلفة مالية على الموارد البشرية المتاحة من السكان من أجل تحقيق مجموعة أهداف في إطار سياستها التعليمية خلال فترة من الزمن.

ومن أجل معرفة كيفية الاستثمار في المورد البشري لابد من التطرق إلى أهم المؤشرات المعتمدة في مجال التعليم لخلق مورد بشري مؤهل؛ يتمتع بقدرات عالية لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

2- التعليم كمؤشر من مؤشرات الاستثمار في الموارد البشرية:

إن مؤشرات الاستثمار التي تسمح بتحقيق تنمية الموارد البشرية، وبالتالي تنمية مستدامة تعود بالرفاهية على المجتمع عديدة منها التعليم. (**بوكميش، لعلى(2012)، ص84**):

- مفهوم التعليم:

يعرف التعليم من الناحية الاصطلاحية على أنه كل ما يطرأ على السلوك؛ بفضل إكساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية، وعقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي التي تظهر من خلال زيادة قدر الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته.

وقد أدت التطورات في المفاهيم خاصة بعد ظهور نظرية رأس المال البشري إلى تطور النظر إلى التعليم، وأصبح يعرف بأنه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا، ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى للتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد. (**زرولة، رفيق(2004)، ص49**).

كما يعتبر التعليم عملية تزويد الأفراد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين فهو يهتم بتنمية المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول إلى الحياة العملية من خلال زيادة المعلومات العامة، ومستوى الفهم للعالم الخارجي ويهدف بذلك إلى تطوير الملكات الفكرية باكتساب المعارف العامة والخاصة؛ بما في ذلك تلك التي تهدف إلى الحصول على كفاءات مهنية تؤهلهم للالتحاق بوظائف محددة (**إبراهيمي، نادية (2012)، ص03**).

كما يهدف التعليم (**Education**) أو التعلم (**Learning**) الذي يطبق عادة على الدراسة التي يتلقاها الفرد في المدارس؛ والجامعات إلى تزويد الفرد بحصيلة معينة من العلم والمعرفة، في إطار ومجال معين، فهو يهتم بالمعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول إلى الحياة العملية.

فالتعليم هو أفضل وسيلة للأفراد لتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى نوعية التعليم والتي تعتبر مؤشر على نوعية القوى العاملة في المجتمع، كما أنه يلعب الدور الهام والرئيسي في التنمية، إذ لا يمكن تصور مجتمع

لا يستطيع أفراده الإلمام بالقراءة والكتابة وتغلب عليه الأمية أن ينهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصبح في عداد المجتمعات المتقدمة.

3- سياسة قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

يعرف التعليم العالي في الجزائر على أنه "كل نمط للتكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة. (**القانون 05/99 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي(1999)، المادة 02. 02**).

كما يعرف على أنه كل أنماط التعليم الاكاديمية والمهنية والتكنولوجية التي تقدم في مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات، كلية، المعاهد التكنولوجية (**مالية، بطرس(2014)، ص13**).

حيث تتكون مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من الجامعات والمراكز الجامعية، المدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة، بالإضافة إلى بعض المؤسسات ما يشكل بقرارات وزارية مشتركة مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويشمل:

أ- التكوين العالي طويل المدى حيث تتراوح مدته من 06 إلى 07 سنوات حسب الفروع، ويهدف إلى:

-تمكين الطالب من تحسين وتعميق وتنويع المعارف العلمية والثقافية في تخصصات أساسية، وتحصيل طرق عمل نظرية وتطبيقية وتحسيسه للبحث؛

-وضع الطالب في مستوى تقويم إمكانياته وقدراته فيما يخص استيعاب القواعد العلمية المكتسبة لكل نوع من التكوين وتجميع عناصر الاختيار المهني؛

-تمكين توجيه الطالب سواء بتحضيره للدخول الى الحياة العملية أو لممارسة وظيفة أو بمواصلة تكوين عالي لما بعد التدرج؛ لمن يملك المؤهلات اللازمة لذلك.

ب- التكوين العالي قصير المدى مدته ثلاث سنوات ويهدف إلى وضع الطالب في مستوى تقويم قدراته العلمية فيما يخص كل نوع من أنواع التكوين وتجميع عناصر الاختيار المهني، وتحضيره للدخول إلى الحياة العملية بعد الحصول على التأهيل أو توجيهه نحو تكوين طويل المدى في حال كان يملك المؤهلات اللازمة لذلك.

وبعد الاصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي سنة 2004 من خلال تبني نظام **ل.م.د**، والذي كان الخيار المتاح لمواجهة العديد من الظروف الداخلية والخارجية المحيطة به، وهذا النظام ينقسم إلى مرحلتين:

أ-مرحلة التدرج: والتي تضم شهادتين منها شهادة الليسانس (مدتها 03سنوات) بنوعيها الأكاديمي والمهني، وشهادة الماستر ومدتها سنتين بنوعيها المهني والأكاديمي.

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

ب–مرحلة ما بعد التدرج: حيث يسمح لحامل الماستر الأكاديمي إتمام الدراسات فيما بعد التدرج للحصول على شهادة الدكتوراه، ومدتها 03 سنوات، في حين لا يسمح لحامل الماستر المهني إتمام التعليم في مرحلة ما بعد التدرج لأنه موجه نحو الجانب المهني دون الجانب الأكاديمي، ويهدف القطاع من خلال الاصلاحات التي تم مباشرتها إلى تحقيق عدة أهداف والمتمثلة فيما يلي:

– مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه، وذلك من خلال أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي الذي تبدو فيه ذاتيته، وهو ما يساعده على التكوين الفردي حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني. وكذا التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجي للطلبة؛

–إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي، وذلك بتحديث البرامج التكوينية (من خلال مراجعة البرامج وتنويع وتعديل المسالك أثناء الدراسة في مجالات التكوين لتكون نوعية ومنظمة وملائمة لمتطلبات سوق العمل؛

بمعنى أن إرساء نظام تكوين مرن وإعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي، العلمي الاجتماعي والثقافي.

–تسهيل معادلة الشهادات لتسيير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه؛

– انفتاح الجامعة على العالم الخارجي قصد تطوير البحث العلمي وتنميته، وتشجيع وتنويع التعاون الدولي في الجوانب البيداغوجية والتقنية؛

–تقاسم التجارب المتعلقة بتعميم النظام التعليمي وتقييمه، وتحديد الإجراءات الرامية إلى ترسيخ وتدعيم المرافقة البيداغوجية كآلية لتامين ضمان الجودة؛

–المواءمة بين متطلبات التعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي؛

–إقامة ارتباط وثيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تطوير كل التفاعلات الممكنة بينهما.

4– واقع قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال الوسائل البشرية والمادية:

يعتبر قطاع التعليم العالي على غرار باقي القطاعات الحكومية من أهم اهتمامات الدولة، فقد اســـتفاد من حصة معتبرة خلال السنوات الاخيرة من خلال مخطط عمل الحكومة الواردة ضمن السياسة العامة لسنة 2017 والمتضمن لأهم النقاط التي تخص القطاع، والتي تضمن التكوين والاستثمار فيه، حيث تضمنت ما يلي:

– بالنسبة لهيكلة شبكات قطاع التعليم العالي في الجزائر؛ فيتوفر قطاع التعليم العالي في الجزائر على شبكة تضم مئة وستة 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية وأربعون ولاية –(حاليا 58 ولاية) – عبر تراب الوطن، حيث

تضم خمسين جامعة ثلاثة عشر منها مراكز جامعية، وعشرون مدرسة وطنية، وعشرة مدارس عليا وإحدى عشر مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين جامعيتين؛

– ارتفاع عدد الفئة الطلابية بنسبة معتبرة، حيث انتقلت من 500.000 سنة 2000 إلى أكثر من 1.6 مليون طالب مع الدخول الجامعي لسنة 2017؛ ووصل إلى أكثر من 1.7 مليون طالب في السنة البيداغوجية 2021؛

– انتقال تعداد الأساتذة الجامعيين من قرابة 18.000 أستاذ سنة 2000 إلى حوالي70.000 أستاذ سنة 2017؛

– ارتفاع عدد المقاعد البيداغوجية مما يقارب 400.000 مقعد سنة 2000 إلى نحو 1.5 مليون سنة 2017؛

– ارتفاع قدرات الايواء الجامعي من أقل من 200.000 سرير سنة 2000 إلى أكثر من 700.000 سرير سنة 2017. (**سعدو، عادل (2010)**).

وعلى أساس هذه المكتسبات الهامة تواصل الحكومة تحسين أداء منظومة التعليم العالي لضمان مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما يتعين على هذه المنظومة أن تنفتح أكثر فأكثر على نطاقها الوطني والدولي، ومضاعفة الجهود المبذولة في هذا المجال لتعزيزها وإصلاحها، والتكفل بتطور تعداد الطلبة من خلال تحسين استغلال الشبكة الجامعية.

5– مؤشرات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي:

من الملاحظ لنسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المتاحة من طرف البنك الدولي فنجد أن هناك زيادات متتالية في كل سنة وبمعدلات متزايدة، حيث ارتفعت من 13.70 بالمئة للسنة البيداغوجية 1999– 2000 إلى أن وصلت إلى 51.37 بالمئة سنة 2018 (**الديوان الوطني للاحصائيات(2018)**).

وكذلك بناء على الاحصـــائيات الواردة من قبل الديوان الوطني للإحصـــائيات الجزائري نلاحظ بأن حجم التدفقات الطلابية الكلية على مؤسـسـات التعليم العالي عرف تزايدا مسـتمرا سـواء تعلق الأمر في مرحلة التدرج أو مرحلة ما بعد التدرج خاصة بعد ما أدرج نظام **L.M.D**، والذي ساعد العديد من الجامعات على استقطاب أعداد كبيرة من الطلبة، (**زموري، كمال ومرداوي، كمال (2017)، ص 633**)

ويلاحظ أن العدد الاجمالي انتقل من 721.833 طالبا لســـنة 2004/2005 إلى 1.447.064 طالبا لسنة 2017/2018 أي تضاعف، ويمكن إرجاع ذلك إلى التزايد المستمرة للطلب الاجتماعي على التكوين العالي وزيادة النمو الديموغرافي، وتحسين مستوى المعيشة؛ إضافة إلى مبدأ تعميم التعليم وديمقراطيته، ارتفاع نسب النجاح في شـهادة البكالوريا، وتطلع الطلاب إلى إتمام التعليم العالي للحصـول على مناصـب عمل مضـمونة، وكذا تزايد عدد المؤسسات الجامعية والذي وصل إلى 106 مؤسسة جامعية لسنة 2017/2018.

أما فيما يتعلق بمستوى ما بعد التدرج، فقد شهد أيضا تطور مستمرا خاصة بعد تطبيق نظام حيث انتقل من 33630 طالبا لسنة 2005/2004 ليتزايد في الارتفاع حتى بلغ 76921 طالبا سنة 2017/2018، أي تضاعف بمعدل قدره 493.08 مرة، ويمكن ارجاع ذلك إلى فتح الوزارة لمناصب كثيرة في الدكتوراه على مستوى جل المؤسسات الجامعية في مختلف التخصصات، وذلك بدون تنسيق التوجهات والسياسات المسطرة من طرف القطاعات المعنية بالعمل والتشغيل، والوظيفة العمومية وسوق العمل بصفة عامة بناء على المؤشرات الاحصائية من الواقع.

6- تقييم جودة التعليم العالي في الجزائر:

طبقا للإحصائيات المتاحة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية نلاحظ ارتفاع معدل التحاق الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 عاما على مستوى المؤسسات الجامعية بشكل كبير خلال العقد الماضي من 18.7 % في عام 2005 إلى 34.6 % في عام 2015، وقد أفاد هذا النمو الإناث بشكل خاص حيث يشكلن أكثر من 61 من مجموع الطلاب بمعدل تعليم عالي إجمالي تجاوز 43 % في عام 2015 مقابل 26.5 % للذكور وبلغت نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم العالي: 51.37% سنة 2018 (36.78 % سنة 2015)، وذلك بنسبة 64.42 % للإناث مقابل 38.83 % للذكور.

إضافة إلى ذلك فإن نتائج التعليم في الجزائر بصفة عامة ضعيفة وفقا للمعايير العالمية، حيث احتلت الجزائر المركز الثاني من آخر 72 دولة مشاركة في اختبارات **PISA** القياسية سنة 2015 (لم تشارك الجزائر في اختبار **PISA** للأخير سنة 2018، وحتى مقارنة بالدول المجاورة كتونس ذات الجودة المتوسطة لنظام التعليم؛ فإن أداء الجزائر كان ناقصا، ويمكن تفسير هذا النقص بعدة عوامل منها: المعلمين غير المدربين، وموارد التعلم المحدودة في المدرسة، وانخفاض مشاركة الطلاب، وعلى نطاق أوسع تستدعي النتائج الضعيفة مراجعة هيكلة نظام التعليم وإدارته وتمويله وحوكمته وبالنظر إلى أهمية الموارد المخصصة لنظام التعليم، والتي تمكنت من تجاوز قيمة 09 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات فإن النتائج أقل بكثير مما هو متوقع.

كما يظهر الاختبار أن 26 بالمائة فقط من الطلاب يفكرون في متابعة مهنية علمية رغم أن التكوين والتدريب في هذه القطاعات هو الذي سيمكن الجزائر من تطوير المهارات العلمية، والتكنولوجية لتحسين انتاجية والاقتراب من حدود المعرفة، ولذا يجب أن يؤدي نظام التعليم الجزائري وظائفه من خلال رفع مستوى التحصيل العلمي وأهمية التدريس من أجل تطوير الذكاء وتكوين المهارات لتحسين المستوى العام لرأس المال البشري، حيث أن تنمية راس المال البشري من خلال التعليم والتكوين أمر أساسي لتسريع القدرة على استيعاب المعارف الخارجية (اللحاق بالركب (**Michaelowa, Katharina (2000)**).

ويعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الاساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ ويعتبر التنويع الاقتصادي أهم داعم لاستدامة الاقتصاديات الوطنية وجعلها بعيدة عن هزات الازمات النفطية التي تضرب الاقتصاد العالمي بين الحين والاخر والحفاظ على نسبة نمو مستقرة في نفس الوقت، وقد نجحت الامارات في تنويع اقتصادها، حيث بلغت نمو الناتج المحلي الاجمالي غير المرتبط بالنفط بنسب أكبر من نمو الناتج المحلي الاجمالي المرتبط بالنفط؛ مما يدل على نمو القطاعات غير نفطية بوتيرة كبيرة تفوق القطاع النفطي مما ساهمت بنسبة كبيرة في نمو الاقتصاد.

ثانيا: مؤشرات قطاع التعليم العالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000–2020:

خلال هذه المرحلة نحاول تحليل ودراسة مؤشرات الاستثمار في التعليم بناء على إحصائيات؛ ثم تقييمه ومعرفة تأثيره في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة محل الدراسة. (**البنك الدولي (2020)**).

1– مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المجمعات الاقتصادية التي يدرسها خبراء الاقتصاد والمحاسبة الوطنية عموما وذلك من أجل معرفة الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وبالتالي وضعية الدولة على المدى القريب والمتوسط، وحتى في المستقبل من أجل الاستشراف والتقييم ونظرا لأهميته على المستوى الكلي نحاول تعريفه.

لقد عرف " **فرانسوا بيرو** " (**François Perroux**) النمو الاقتصادي على أنه "عبارة عن الزيادة المستمرة خلال فترة واعدة فترات لبلد ما لمؤشر الناتج الكلي الخام أو الصافي بقيمة حقيقية. (**موساوي، محمد (2015)، ص39**)

من خلال التعريف السابق يمكن القول بان النمو الاقتصادي، هو تلك القيمة التي تدرس الثروة بالقيمة الحقيقية لدولة ما أو مجتمع معين خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة.

ولذلك سوف ندرس أهميته الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على الفرد والدولة على حد سواء من خلال التنمية الشاملة التي يسعى المجتمع الى تحقيقها دوما.

2– أهمية التعليم في النمو الاقتصادي:

إن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على التنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع حيث تشير الادبيات وتجارب التنمية الى ان رفع معدل النمو يكون ناتج عن زيادة الطاقة الانتاجية والاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة كالابتكار التعليم والتدريب، وهو ما يشكل مركزا لتحقيق اهداف رفع الانتاجية ومستويات التشغيل. (**طلبه، مصطفى (2006)**)، حيث يعتبر التعليم الوسيلة المهمة والمؤثرة في عملية التنمية، ذلك أن المورد البشري هو الاداة والغاية في صناعة التقدم والتنمية و ان تقدم المجتمعات لا يقاس بما لديها من موارد أو ثروات طبيعية فحسب،

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

بل بمستواها المعرفي وقدراتها على استغلال الموارد لمقابلة متطلبات سكانها المعرفية والتنموية، حيث تعتبر الدولة هي المسئولة الأولى عن التعليم وتوفيره في جميع مراحله ونوعياته لسائر المواطنين والمقيمين، وتقوم بإنشاء المدارس وتأمين التجهيزات اللازمة، وتوفر الكتب المدرسية والوسائل التعليمية وتعد المعلمين وتتولى تدريبهم وتأهيلهم، وتقوم بتوظيفهم وتأمين رواتبهم وتتحمل معاشات تقاعدهم وتوفد البعثات الداخلية والخارجية، وتنظيم التبادل الثقافي مع البلدان الأخرى وتقرر المنح المالية التي تعطى للطلاب في كل مرحلة، كل نوعية من نوعيات التعليم ويساهم القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية في مدارس ومعاهد، كليات خاصة تخضع لإشراف الجهات المشرفة على التعليم في الدولة، وقد أخذ التعليم في الاتساع بسرعة عالية لمواجهة النمو الكمي والتطور النوعي المطلوب، بحيث يساهم كل ذلك في رفع الإنتاجية ورفع الاستثمار والادخار ويساعد على التغيير التكنولوجي، ويساهم بالتأثير على المهارات الإدراكية، ويساهم كذلك بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافسي والإبداع وتكملة أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج وتشجيع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي عن طريق العمل، كما يؤثر على قرار الهجرة وبذلك يزيد الإنتاجية، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص وإيجاد العمل في القطاع الخاص والقطاع العام. (**بكاري، مختار (2019)**).

3– مؤشرات تأثير الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي للجزائر بعد 2010:

تلعب الدولة دورا في الانفاق على التعليم؛ وذلك بتخصيص نفقات معتبرة من أجل تحقيق اهداف مختلفة منها تنموية واجتماعية وسياسية على مستوى مختلف القطاعات، وهو ما ندرسه من خلال سياسة الإنفاق عمومي الذي قامت به الجزائر من خلال الاستثمار التعليمي خلال الفترة المدروسة.

أ–مؤشر ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة:

من خلال إحصائيات التعليم العالي ومؤشرات الجهد التعليمي تتحدد العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة، وذلك في شكل نسب مئوية محددة ،ويمكن ملاحظة تزايد هذه النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصها أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الاموال المخصصة للتعليم العالي، قد قلت وإنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التعليم العالي، وعليه تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة من المؤشرات التي تدل على النفقات التي تبذلها الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الاخرى. (**زاهي الرشدان، عبد الله (2023)**)

من خلال الاحصائيات فإنه عند مقارنة ميزانية التعليم العالي بميزانية الدولة هناك تذبذب واضح في حجم الاعتمادات، حيث في سنة 2008 وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الازمة

العالمية، وما تبعه من نقص في الايرادات هناك انخفاض طفيف في حصة التعليم العالي ليصل 5.86%، وهو نفس الشيء في سنة 2014 إلى أن الحكومة على موقفها المالي التوسعي استمرت في دعم قطاع التعليم العالي، وفي سنة 2018 قدرت الاعتمادات المالية بـ 313336878000 دج أي يعادل 6.83%.

وعليه يمكن القول أنه منذ سنة 2000 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في النفقات المخصصة له وهذا لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في العالم، حيث تعمل الحكومة على تطوير الامكانيات الهيكلية و التنظيمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة لابتكار وتدعيمه بالتكوين والبحث، وهو ما يؤكد جهود الدولة المبذولة في تطوير قطاع التعليم العالي.

ويرجع سبب هذه الزيادة الى الرفع من الاجور والمرتبات وارتفاع عدد الطلبة المسجلين والمقيمين، وهو ما يؤدي بدوره الى ارتفاع في النفقات المخصصة للخدمات الجامعية إضافة إلى زيادة عدد المخابر، وأنشطة البحث العلمي وإعادة تقييم المنحة الجامعية، فهذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي باعتبار أن الجامعة الجزائرية مجانية.

ب– مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي:

تعبر العلاقة بين الناتج الاجمالي المحلي وميزانية التعليم العالي على الجهد التعليمي المبذول، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤكد الابحاث على ضرورة زيادة نسبة ما تخصصه من الناتج المحلي الاجمالي للتعليم.

إذ أن ميزانية التعليم العالي تمثل النسبة للناتج المحلي الاجمالي ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لفترة زمنية معينة، حيث تتم الاستفادة من هذا الادخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما أنه يمثل أيضا ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشاريع بعيدة المدى، وكذلك يمثل جانبا من الخدمات والمنافع الاستهلاكية لرفاهية المجتمع. ومن خلال المؤشرات نلاحظ بأن سياسات الانفاق التي اعتمدتها الدولة في قطاع التعليم عبر مختلف مراحله مع ارتفاع نسبي في نصيب الفرد من الدخل الاجمالي المحلي، وتزامنها مع التذبذب في المستوى العام للأسعار يجعل من الدخل الحقيقي ضعيف، أي أن الثروة التي يحصل عليها الفرد والمجتمع سنويا اسمية في أغلبها وغير حقيقية؛ بمعنى أن زيادة الاستثمار التعليمي في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت كمية الى حد كبير؛ باعتبار أنها لم تساهم في خلق ثروة حقيقية ناتجة عن تعليم بجودة عالية، كما هو في الدول التي استثمرت في هذا المورد الهام، ويعود ذلك الى جملة من العوامل تعود الى الاستثمار التعليمي من خلال:

- ✓ عدم قدرة المؤسسات الجامعية على الاندماج في الاقتصاد الوطني رغم أن وظيفتها التقليدية هي التكيف مع المحيط على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

- ✓ العدد المتزايد والمستمر للطلبة الذين لا يجدون مكانا لهم في الاقتصاد الوطني، وهذا رغم ضعف نسبة الطلبة إلى العدد الإجمالي للسكان وهو ما يسمح بزيادة البطالة لحاملي الشهادات العليا في الدولة؛
- ✓ الغياب شبه الكلي للبحث العلمي، هذا ما ينعكس فعلا على نوعية الطلبة المتخرجين، وبالتالي على التنمية المستدامة؛
- ✓ تدني مردود القطاع التعليمي على مختلف مراحله بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وهو ما يؤثر بالسلب على المردودية الاقتصادية للمؤسسات المختلفة في المجتمع. (**عبد الصمد، سميرة (15–16 نوفمبر 2011)**)

ج– مؤشرات اجمالي الناتج المحلي ومعدلات النمو السنوية:

مما يلاحظ بان الناتج المحلي الاجمالي للجزائر يعرف زيادات سنوية ولكنها تتفاوت من سنة لأخرى، حيث يمكن معرفة ذلك من خلال معدل النمو السنوي، حيث سجل النمو الاقتصادي خلال سنة 2014 ارتفاعا قدر بـ 3.8%، ثم انخفض في 2017 الى معدل قدرب.1.30%، وهي أقل نسبة سجلتها الجزائر مقارنة مع سنوات أخرى، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي ابتداءً من 2018، حيث وصل إلى 1.4%، أما معدل النمو فإنه يعرف تذبذبا في قيمته، حيث يعرف في سنوات معينة ارتفاعا، وفي أخرى انخفاضا ولكنه في كل الاحوال ايجابي والسبب الرئيسي في ذلك هو اعتماد الاقتصاد الجزائري في مداخيله بنسبة كبيرة على المحروقات التي تشكل أكثر من 97% الايرادات العمومية من حيث العملة الصعبة، ومن المعلوم أن الاقتصاد الجزائري ليس متنوع وغير مستقر لعدم تأثير باقي القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة في تركيبته، وهو ما تسعى الحكومة مؤخرا إلى استدراكه من خلال تكوين الموارد البشرية المؤهلة في هذه القطاعات كالمهندسين في الالكترونيات والزراعة والميكانيك، وهي القطاعات التي تتميز بالديمومة والاستمرار والتطور والقدرة على المنافسة من خلال تكوين وتدريب كوادر مؤهلة ومتخصصة، وهو ما نجده في بعض الدول التي لها من المحروقات احتياطي كبير مقارنة بالعالم؛ إلا أنها تعتمد على الثروة الدائمة والاستثمار في المورد البشري على غرار دول الخليج.

ومنه فإن تذبذب مداخيل الدولة سواء بالزيادة أو النقصان يرجع الى الايرادات غير المستقرة التي تخضع لها من الجباية البترولية؛ والتي تخضع للأسواق الدولية وضغط بعض المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة.

4– نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالدولار الامريكي) حسب القوة الشرائية في الجزائر:

من خلال الاحصائيات المعروضة، نلاحظ بأن هناك زيادة من سنة لأخرى في معدلات نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعود بالدرجة الاولى إلى تلك العوائد المتزايدة نتيجة تلك المجهودات التي قامت بها الدولة من خلال مجموعة من الاصلاحات والاستثمارات التي مست عدة قطاعات استراتيجية؛ كقطاع التعليم خلال

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

السنوات المدروسة من خلال الارصدة المالية والوسائل المخصصة لهذا القطاع.

وتجدر الاشارة هنا إلى إن قطاع النفط يسير من طرف شركة سوناطراك، وهي شركة وطنية عمالها ونظامها عموميين أي أنها تابعة للقطاع العام، وبالتالي فإن استحواذ مهندسين جزائريين على تسييرها في معظمهم هم خريجو الجامعات الجزائرية، وعملوا على توسيع الاستثمارات داخليا وخارجيا، مما سمح للمؤسسة بتحقيق مداخيل أكبر كل سنة، بالإضافة إلى خلق مؤسسات أخرى بأنظمة مختلفة تسير من طرف اطارات متكونة في الجامعات الجزائرية، ومنه فإن خلق الثروة الاضافية عن طريق زيادة الانتاجية والتنافسية وتوسع الاستثمارات إنما تعود في شكل مداخيل للأفراد والمؤسسات، مما يسمح لهم بالرفع من نصيبهم في الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

ومنه فانه طبقا لنظرية النمو الحديثة فان الزيادة من الانفاق على التعليم يؤدي بالضرورة إلى رفع الانتاجية والقدرات البشرية، مما ينتج عنه زيادة النمو الاقتصادي للمجتمع كليا؛ وهو ما يظهر من خلال زيادة معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر إلا ن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بقيمة الاستثمارات في القطاع التعليمي بالنظر الى معدلات التضخم. (**البنك الدولي**. (**2020**))

5– نسبة التضخم في الجزائر:

من خلال البيانات الواردة نلاحظ تذبذبات في المستوى العام للأسعار بين فترتين 2010 و2012 اين نلاحظ ارتفاع في نسبة التضخم أين وصلت إلى أوجها سنة 2012، ثم تنخفض فيما بعد إلى غاية القيمة الدنيا في سنة 2014 لتبدأ في التذبذب في السنوات اللاحقة لتنخفض بعدها تدريجيا، وهو ما يعني أن معدل التضخم في الجزائر غير ثابت بل متذبذب؛ ويرجع ذلك لاعتماد الجزائر على الواردات بنسبة كبيرة في الاستهلاك والاستثمار وعدم قدرة الأجهزة الانتاجية المتوفرة محليا على مجابهة الطلب المتزايد للمواطنين نتيجة لعدم مرونتها أحيانا واعتمادها على مواد اولية مستوردة في أحيان أخرى، والتي تخضع الى قوانين العرض والطلب في الأسواق الدولية، وهو ما يعني بأن المورد البشري المحلي غير قادر بصفة فعالة على التحكم في كمية الانتاج المحلي المعروضة، وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات المادية التي تعتبر وسيلة للمورد البشري الموجود والمتخصص نتيجة للكمية التي تخرجها جامعاتنا لتغطية العجز الحاصل في المعروض من الإنتاج، وبالتالي فان الدولة ملزمة بمرافقة المورد البشري في استثماراته في إطار أجهزة مختلفة كالمساعدة على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات مع تشديد الرقابة والمتابعة في هذا المجال.

ومنه ومن خلال المؤشرات السابقة نلاحظ بأن سياسات الانفاق التي اعتمدتها الدولة في قطاع التعليم عبر مختلف مراحله، مع ارتفاع نسبي في نصيب الفرد من الدخل الاجمالي المحلي وتزامنها مع التذبذب في المستوى العام

عنوان المقال: سياسة التعليم العالي كأساس للاستثمار في المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	اسم ولقب المؤلف 1: عيسى بن يمينة اسم ولقب المؤلف 2: مليكة بوضياف	المجلد: 11/ العدد: 02 / 2023	الصفحة: 57 – 73

للأسعار يجعل من الدخل الحقيقي ضعيف؛ أي أن الثروة التي يحصل عليها الفرد والمجتمع سنويا اسمية في أغلبها وغير حقيقية بمعنى أن زيادة الاستثمار التعليمي في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت كمية إلى حد كبير باعتبار أنها لم تساهم في خلق ثروة حقيقية ناتجة عن تعليم بجودة عالية، كما هو في الدول التي استثمرت في هذا المورد الهام ويعود ذلك إلى جملة من العوامل:

– عدم قدرة المؤسسات الجامعية على الاندماج في الاقتصاد الوطني رغم أن وظيفتها التقليدية هي التكيف مع المحيط على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛

– العدد المتزايد والمستمر للطلبة الذين لا يجدون مكانا لهم في الاقتصاد الوطني، وهذا رغم ضعف نسبة الطلبة إلى العدد الإجمالي للسكان، وهو ما يسمح بزيادة البطالة لحاملي الشهادات العليا في الدولة؛

– تدني مردود القطاع التعليمي على مختلف مراحله بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وهو ما يؤثر بالسلب على المردودية الاقتصادية للمؤسسات المختلفة في المجتمع. (**عبد الصمد، سميرة (15–16 نوفمبر 2011)**)

– خاتمة:

لقد أكد الاقتصاديون والباحثون ان الاستثمار في التعليم هو نوع مهم من الاستثمار البشري، لأنه ذو عوائد عالية وتكاليفه معوضه من خلال الفوائد المتراكمة عنه على الأفراد المتعلمّين والمجتمع ككل في صورة مكافآت أعلى وانتاجية متزايدة.

وتعتبر الجزائر في هذا المجال من الدول التي اهتمت برأس المال البشري خلال الفترة 2000-2019، وذلك بتخصيص مبالغ وميزانيات معتبرة لتحسين مستويات الانفاق العمومي على التعليم العالي، إلا أنها ورغم هذه المجهودات تبقى غير كافية، وذلك باعتبارها غير موزعة بطرق استراتيجية منظمة ومدروسة، وخاصة ما تعلق منها بمجال البحث العلمي الذي مازال يعاني عجزا كبيرا لاسيما على مستوى المخابر الموجهة للدراسات العلمية والتقنية المختلفة.

وبالتالي يمكن القول بان الاستثمار في المورد البشري في مجال التعليم خاصة يعتبر من المجالات المساهمة في التنمية البشرية، ويعتبر سبيل الخروج من الازمات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول المتدنية في اقتصادها ومداخيلها رغم ان العديد منها تملك موارد طبيعية، واستثمارات مادية ضخمة على غرار الجزائر؛ إلا أنها مازالت في ركب الدول النامية، وهو ما يبين بأن الاستثمار الفعال لابد أن يكون في العنصر البشري وأحسن دليل في هذا المجال ما أكدته الفترة التي عايشناها؛ والتي شهدت موجة فيروس كورونا، والذي كشف الصور الحقيقية لكل دولة في العالم من حيث مواردها البشرية، وأكد أهمية الاستثمار في المورد البشري وخاصة اهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك ومن أجل الخروج من هذه الازمات لابد من الرجوع إلى نظريات النمو الاقتصـادي، والمتعلقة بالاهتمام بالموارد البشرية لأنها رفع من القدرات والكفاءات في المجتمع عموم، وبذلك نقترح بما يلي:

–اقتراحات عملية:

1. العمل على تكوين وتكييف المورد البشري الذي يتماشى وسوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص وحتى على المستوى الاقليمي والدولي، وذلك من خلال إعادة النظر في برامج التكوين المتاحة، والتي تسمح بالتنافسية مع الموارد البشرية الاجنبية خاصة مع ظهور العولمة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتأثيرها على الدول وعلى كل المستويات؛
2. تعزيز دور تخصيص موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة على مستوى كل القطاعات، وذلك من أجل تبني اقتصاد لا يعتمد على البترول، وإنما على استخدام التكنولوجيات المتطورة في كل القطاعات سواء الزراعة أو الصناعة بمختلف أصنافها، وهذا ما يتطلب معاهد وكليات متخصصة في التكوين الميداني والتنسيق بينها وبين كل القطاعات ذات الصلة.
3. تعزيز دور المتابعة والتقييم والرقابة على كل المستويات؛ وفي كل القطاعات حتى يسهل تطبيق البرامج المسطرة بما يرتبط وأهدافها لا سيما ما تعلق بتنفيذ السياسات المعتمدة في مجال تسيير وتكوين الموارد البشرية؛
4. الاعتماد على التعليم ذات الكفاءة العالية من خلال تخصيص مدارس ومؤسسات تكوين ذات مستوى دولي للفئة المميزة لاسيما ما تعلق بالتخصصات العلمية وتنسيقها مع القطاعات الحساسة كقطاعي الصناعة والدفاع الوطني في مجالات صناعة الأسلحة، وكذا التحكم في الجرائم السبيرانية داخليا وخارجيا.
5. اعتماد نظم تحفيز تخص الاطارات المكونة لا سيما الاساتذة بالجامعات ومراكز التكوين من أجل رفع وتيرة البحث العلمي، والتنسيق مع القطاعات الاقتصادية من أجل القيام بالأبحاث المختلفة، وبالتالي الرفع من الانتاجية والنمو الاقتصادي.

المراجـــع:

1. إبراهيمي، نادية (2013/202) "**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة جامعة المسيلة–**"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، إدارة أعمال وتنمية مستدامة، إشراف/ يوسف بركان.
2. بكاري، مختار(2019) "**الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرة في الجزائر**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08 العدد 02، الجزائر:جامعة معسكر.

3. بيصار، عبد المطلب(2017) "**دور الاستمار في راس المال البشري في تحقيق الاداء المتميز للمؤسسات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، الجزائر: جامعة المسيلة.

4. بوكميش، لعلى (2012). **مدخل الى تنمية الموارد البشرية، مصر**: دار الراية للنشر والتوزيع.

5. دهان، محمد(2010) "**الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، إشراف/فوزي سبتي.

6. زموري كمال، مرداوي كمال (2017)، "**منظومة البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03 العدد 05، الجزائر: المركز الجامعي، ميلة.

7. زرولة، رفيق(2004) "**تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة قسنطينة**"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

8. زاهي الرشدان، عبد الله (2023). **في اقتصاديات التعليم، عمان**: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

9. سعدو، عادل (20 ماي 2010) "**التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية**"، ملتقى حول تقويم الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، الجزائر: جامعة زيان عاشور ، الجلفة.

10. طلبه، مصطفى (2006). **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (مقدمة عامة)، لبنان**: الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزء الأول.

11.عبد الصمد، سميرة (15-16 نوفمبر 2011) " **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية** "، الملتقى الدولي **حول** :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

12.موساوي، محمد (2015/2014) " **الاستثمار في رأس المال البشري وتأثيره في النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970–2011)**" دكتوراه دولة، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، إشراف/ نصر الدين بدي.

13.مالية، بطرس(2014) "**مصادر التمويل والانفاق الحكومي في قطاع التعليم في العراق التحديات والحلول**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.

14.البنك الدولي (2020)، **الموقع**: data.albankaldawli.org، تاريخ التصفح 2021/05/10، الساعة 19سا و35د.

15.الديوان الوطني للاحصائيات(2018). "**البيانات الخاصة بالتعليم في الجزائر**"، الجزائر.

16. "**القانون التوجيهي للتعليم العالي**"(رقم 05/99 الصادر بتاريخ 04 أفريل 1999)، الجزائر.

17. Michaelowa, Katharina (2000). **Dépenses d'éducation, qualité de l'éducation et pauvreté: L'exemple de cinq pays d'Afrique francophone,** Centre de Développement OCDE